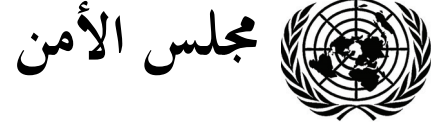


Distr.: General
14 June 2012
Arabic
Original: English



التقرير الثالث والثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وهو يغطي التطورات المتعلقة بمسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية، منذ صدور تقريره الأخير المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/754).

ثانياً - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة وعودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

٢ - تشهد العلاقات بين العراق والكويت في الآونة الأخيرة تطورات إيجابية هامة في أعقاب زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الكويت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢ وزيارة أمير الكويت إلى بغداد لحضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، وانعقاد الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في بغداد. ويبدو أن الاتفاقات والتفاهات التي توصل إليها الطرفان تزيد من زخم الجهود الموجهة نحو حل المسائل العالقة المتصلة بالوفاء بالالتزامات العراقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك ملف المفقودين من الكويتيين ومن رعايا الدول الثالثة.

٣ - وكنت دائماً أشجع حكومة العراق في تقاريره السابقة على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية على وجه السرعة من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). كما أكدت على أن تحقيق تقدم ملموس في هذه القضية



الرجاء إعادة استعمال الورق



الإنسانية لن يعزز فحسب الأمل والثقة المتبادلة بين الطرفين، بل يسهم أيضا في حل مجموعة أوسع من المسائل العالقة بينهما.

٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير ظل المنسق الرفيع المستوى، السفير جينادي تاراسوف، يعمل بنشاط مع العراق والكويت من أجل تعزيز تعاونهما العملي في مجال البحث عن المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة. وعمل المنسق في جو من التواصل الوثيق مع أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها، التي لا تزال تمثل الهيئة الرئيسية للتعامل مع مسألة المفقودين منذ حرب الخليج لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وتركزت جهود المنسق على تيسير وتعزيز إيفاد البعثات الاستكشافية المشتركة، في إطار اللجنة الفرعية التقنية وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى مواقع في الأراضي العراقية قد يكون الكويتيون المفقودون دُفِنوا فيها. وشجع أيضا على تكثيف التحقيقات التي يجريها العراق بنفسه في أجزاء مختلفة من البلد.

٥ - وقد نفذت حتى الآن أربع بعثات ميدانية للجنة الفرعية التقنية في جنوب العراق، أُوفدت ثلاث منها إلى الخميسية (كان آخرها في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢). وقد حفر ما يصل مجموعه إلى أكثر من ٧ ٠٠٠ خندق. وعلى الرغم من أنه لم تُكتشف أي رفات للضحايا، فإن هذه البعثات تمثل، في نظر المشاركين، مسعى مهنيًا جديًا ينطوي على إمكانية أن يصبح آلية وظيفية فعالة للكشف عن مصير المفقودين.

٦ - وواصلت بعثات مماثلة للجنة الفرعية التقنية استكشاف مواقع القبور المحتملة للأفراد العسكريين العراقيين في شمال الكويت. وبالتالي شملت أنشطة اللجنة الفرعية التقنية البحث عن الرعايا الكويتيين والعراقيين على حد سواء.

٧ - واستعرض اجتماع اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها المعقود في الكويت في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الأنشطة المضطلع بها على مدى الشهور الأخيرة الماضية، وقرر القيام بالمزيد من البعثات الميدانية في العراق والكويت مع زيادة التركيز على جمع معلومات أكثر دقة وتحديدًا بشأن مواقع القبور المحتملة. واعتمدت في الاجتماع خطة عمل جديدة قدمها العراق تغطي الفترة الممتدة إلى نهاية العام الجاري.

٨ - وزار المنسق المنطقة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل وأيار/مايو. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، التقى في بغداد وزير خارجية العراق، هوشيار زيباري، الذي أكد مجددا عزم حكومته على الوفاء بجميع الالتزامات العالقة تجاه الكويت وضمان الخروج العاجل للعراق من أحكام الفصل السابع من الميثاق. وأشاد الوزير بنتائج الدورة الثانية للجنة الوزارية

المشتركة بين الكويت والعراق، التي أرست، على حد قوله "خريطة طريق" بشأن مسائل الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك ملف المفقودين من الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وشدد على أنه بوسع العراق والكويت مواصلة البحث عن المفقودين على أساس ثنائي أو من خلال بعض الترتيبات الأخرى بالإضافة إلى ولاية المنسق.

٩ - وشدد وزير حقوق الإنسان العراقي، محمد السوداني، من جانبه على الإرادة السياسية للعراق فيما يتعلق بمواصلة جهود التعاون مع الكويت من أجل العثور على الرعايا المفقودين الكويتيين بغض النظر عن الولاية ذات الصلة المسندة بموجب أحكام الفصل السابع. وبينما تفضل بغداد أداء العمل من خلال القنوات الثنائية، فمن غير المتوقع أن تعترض على أشكال أخرى من المشاركة الدولية ترمي إلى المساعدة في إحراز المزيد من التقدم. وذكر الوزير أيضا بالتفصيل الأنشطة التي يضطلع بها العراق بنفسه من أجل تحديد مواقع المقابر المحتملة في أجزاء مختلفة من البلد.

١٠ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، استقبل نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، المنسق أثناء وجوده في الكويت، وكرر التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في إغلاق ملف المفقودين الذي طال أمده. وأشار إلى النتائج الإيجابية لدورة نيسان/أبريل للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق، معربا عن أمله في أن يتمكن العراق من الوفاء على وجه السرعة بالتزاماته بموجب الفصل السابع، وقال إن الكويت تقف على أهبة الاستعداد لمزيد المساعدة في هذه العملية.

١١ - وفي مكاتبة سابقة أعقبت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي المالكي إلى الكويت، أشار وزير الخارجية العراقي في رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى أن "العراق يؤكد أنه سيمثل جميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة"، وأعرب عن أمله في أن يفتح الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق فصلا جديدا في العلاقات الثنائية يستند إلى الثقة والتعاون المتبادلين.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أورد وزير خارجية الكويت عناصر من المحضر المتفق عليه المعتمد في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بولاية المنسق الرفيع المستوى ذكر المحضر أن:

"الكويت أثنت على الخطوات التي اتخذها الجانب العراقي فيما يتعلق بالمفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وحثت الكويت أيضا الجانب العراقي على الاستمرار في جهوده الحثيثة الرامية إلى إغلاق هذا الملف الإنساني من خلال عمل اللجنة الثلاثية واللجان التقنية، والامتنال لقرار مجلس الأمن ١٢٨٤، وتقديم تقرير

إلى الأمين العام عن ذلك، لاتخاذ ما يراه ملائماً من إجراءات في ضوء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وما ذكر آنفاً^(١).

١٣ - وفي اجتماع مع المنسق أكد وزير خارجية الكويت استعداد الكويت لتقديم الدعم والمساعدة إلى الأمم المتحدة وهيئاتها من أجل تسريع تنفيذ العراق للالتزامات العالقة على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً - الأنشطة الأخيرة المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية

١٤ - تشكل مسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية الكويتية جزءاً لا يتجزأ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). غير أنه لم يحرز أي تقدم ملموس في البحث عن المحفوظات الوطنية الكويتية، ولم تظهر أي معلومات موثوقة عن مصيرها أو مكانها.

١٥ - ويقوم المنسق في جميع لقاءاته مع المسؤولين العراقيين ببحث العراق بشكل متكرر على الاستفادة الكاملة من اللجنة العراقية المعنية بالمحفوظات الوطنية الكويتية التي أنشئت مؤخراً، وعلى إبلاغ الأمم المتحدة بنتائج أنشطتها.

١٦ - وفي رسالة موجهة إلى المنسق مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول)، أشارت البعثة الدائمة للعراق إلى أن اللجنة العراقية المعنية بالمحفوظات الوطنية الكويتية اجتمعت في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وقدمت توصية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأن تطلب إلى جميع الوزارات وغيرها من المؤسسات غير الوزارية إبلاغ اللجنة عن أي ممتلكات وملفات تعود ملكيتها إلى الحكومة الكويتية في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. ولم تُقدم إلى المنسق حتى الآن معلومات مستكملة عن نتائج هذه الجهود.

١٧ - وفي رسالة موجهة إلى المنسق مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر المرفق الثاني)، أكدت البعثة الدائمة للكويت أن وزارة الخارجية الكويتية استلمت ١٣٦ شريط ميكروفيلم من محفوظات الجريدة الكويتية "الكويت اليوم" في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وأبلغت البعثة الدائمة للعراق رئيس مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/721) بأن مواطناً عراقياً سلم أشرطة الميكروفيلم إلى وزارة الخارجية العراقية.

١٨ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/309)، ذكرت البعثة الدائمة للعراق أن وفداً من وزارة الخارجية العراقية سلم في

(١) قدمت حكومة الكويت ترجمة غير رسمية.

يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى السلطات الكويتية في مقر بنك الكويت المركزي عملات كويتية (ورقية ومعدنية من إصدارات قديمة)، ومستندات ومفاتيح خزائن مملوكة لبنك الكويت المركزي. وأعيد أيضا إلى وزارة الخارجية الكويتية خمسة عشر شريط ميكروفيلم تحتوي على محفوظات جريدة "الأبناء".

١٩ - وعلى الرغم من أن المحفوظات الوطنية الكويتية لم تكتشف حتى الآن، فإن العراق يدلل، بعثوره على ممتلكات كويتية مفقودة أخرى، على أن جهوده الموثوقة والمتواصلة بشأن هذا الملف يمكن أن تسفر عن تحقيق نتائج.

رابعاً - ملاحظات

٢٠ - يجدر الثناء على التعاون المتزايد القائم بين حكومتي العراق والكويت، وكذلك الجهود الاستباقية التي يبذلها العراق فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة وعن الممتلكات الكويتية. وإنني أشجع العراق على الاستمرار في اتخاذ خطوات عملية أخرى من أجل الوفاء بالتزاماته بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٢١ - ويبدو أن البعثات الاستكشافية المشتركة في العراق التي تجري في إطار اللجنة الفرعية التقنية وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية تشكل آلية مناسبة ولمموسة للتحقيق في مصير المفقودين من الكويتيين ومن رعايا الدول الثالثة. وأود أن أنوه بما قدمته الكويت وكذلك الأعضاء الآخرون في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية، من دعم وإسهام في مهمة حل قضية المفقودين. وأقدر الدور القيادي الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد.

٢٢ - كما أنني أرحب بقيام العراق بتشكيل لجنة لتنسيق البحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة بما فيها المحفوظات الوطنية. وأتطلع إلى زيادة الجهود التي تبذلها اللجنة للتأكد من مصير المحفوظات الوطنية الكويتية.

٢٣ - وقد دعوت في تقريرتي الشامل المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/190) وتقاريرتي اللاحقة إلى مجلس الأمن إلى الشروع في عملية لبناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت من أجل إحراز تقدم ظاهر ولمموس وتعزيز تعاونهما العملي. وأنني أشعر بالتشجيع إزاء هذا النهج الواعد. وأتمنى أن يفضي إلى نتائج عملية في أقرب وقت ممكن.

٢٤ - وإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد تمويل ولاية المنسق الرفيع المستوى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ من أجل تعزيز التقدم الذي أحرزه العراق في الوفاء بالتزاماته الدولية

المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. كما أنني أعتقد أيضا أنه ينبغي على الجانبين البدء في استكشاف ترتيبات أخرى لتوكيد وضمان استمرار تعاونهما في مجال البحث عن المفقودين من الكويتيين وعن الممتلكات الكويتية المفقودة.

٢٥ - ومن شأن تحقيق تقدم ملموس في هذا الملف الإنساني، واقتراحه باتخاذ العراق خطوات ضرورية أخرى لامتثال التزاماته العالقة بموجب قرارات مجلس الأمن المتصلة بالحالة المتعلقة بالعراق والكويت، أن يوفر قاعدة جيدة يمكن لمجلس الأمن على أساسها النظر في تقرير المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385).

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى المنسق الرفيع
المستوى من القائم بالأعمال بالوكالة في البعثة الدائمة للعراق لدى
الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أنشرف بأن أبلغكم أن اللجنة العراقية المعنية
بالحفوظات الوطنية الكويتية عقدت اجتماعاً في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، واعتمدت
توصية مقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأن تُعمم مجدداً على جميع الوزارات وعلى
المؤسسات غير الوزارية الأخرى طلب بإبلاغ اللجنة عن أي ممتلكات أو ملفات تعود
ملكيتها إلى الحكومة الكويتية في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(توقيع) وليم إشعيا أوديشو

الوزير المفوض

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى المنسق الرفيع
المستوى من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه لعنايتكم نسخة من محضر استلام ممتلكات كويتية من جمهورية العراق، تتألف من ١٣٦ شريط ميكروفيلم من محفوظات الجريدة الكويتية "الكويت اليوم"، جرى في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ في وزارة الخارجية الكويتية.

(توقيع) منصور العتيبي

السفير

الممثل الدائم

[الأصل: بالعربية]

محضر استلام ممتلكات كويتية من جمهورية العراق عبارة عن أشرطة ميكروفيلم (عدد ١٣٦ شريط أرشيف) لجريدة "الكويت اليوم"

٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تسلمت دولة الكويت بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ (صندوقين يحتويان على أشرطة مايكروفيلم أرشيف لجريدة "الكويت اليوم" - بعدد ١٣٦ شريط)، تابعة لوزارة الإعلام الكويتية من جمهورية العراق، كان قد استولى عليها النظام السابق في العراق أثناء احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠.

وقد تم الاستلام في مقر وزارة الخارجية بدولة الكويت بحضور ممثل عن وزارة الإعلام ووزارة الخارجية وممثلين عن سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت ووزارة الخارجية العراقية، وقد تم تحرير هذا المحضر والتوقيع عليه بحضور مسؤول مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت.

جمهورية العراق

سفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت
سعادة/محمد حسين محمد بحر العلوم
(توقيع)

ممثل وزارة الخارجية

السيد خالد فيصل حبيب
(توقيع)

دولة الكويت

مديراً إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية
السفير/جاسم مبارك المبارك
(توقيع)

الأمم المتحدة

مسؤول مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت
السيد/آدم عبد المولى
(توقيع)